

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في قطر ضمن المؤتمر الثامن للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان،

مما لا شك فيه أن هذا التواجد يعكس الأهمية المتنامية التي بدأت تحظى بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقتنا العربية مؤخراً. تلك المؤسسات التي باتت تُعد حلقةً في سلسلة القيم الحضارية لحقوق الإنسان و لاعب أساسي و مدافع حقيقي عن القيم الكونية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

لقد تم اختيار موضوع المؤتمر حول ثقافة حقوق الإنسان في ظل المستجدات الراهنة، حيث تواجه المؤسسات الوطنية في المنطقة العربية تحديات مشتركة في ميدان تعزيز دولة القانون و المبادئ الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان. و على أجندة هذا المؤتمر ستطرح مواضيع مهمة و معلومات عن جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال التثقيف على حقوق الإنسان في الوطن العربي، و كذلك خطة الجامعة العربية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان. إضافة إلى أوراق عمل ستقدم من المؤسسات الوطنية في الجزائر و فلسطين و مصر و المغرب و الأردن، لتطرح قضايا ملحة حول المساواة بين الجنسين و التربية على مفهوم المواطنة و سيادة القانون، و إشكالات الهجرة السرية و حقوق العمال في ظل سياسات التشغيل الدولية. فما هو دورنا كمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان إلى جانب المجتمع المدني و الجهات الحكومية؟

إن تحسن حقوق الإنسان يجب أن يستمر في المجتمعات و ذلك ضمن الدور الحيوي للمؤسسات الوطنية و مؤسسات المجتمع المدني، و هو الوسيط الآمن لنقل حركة المجتمع من التقليد إلى الإبداع، و من التثبيث بالمرجعيات الأولى إلى دائرة القنوات الثقافية و الفكرية، التي تؤكد إنسانية المجتمعات، إن مطلب المواطن العربي لا يتعدى المطلب الإنساني في أي مكان من العالم، كرامة، حرية، عدالة، مساواة.

و لذا نجتمع اليوم لتفعيل الحوار العربي- عربي بشأن دور المؤسسات الوطنية العربية و معنا شركائنا الإقليميين و الدوليين من الحكومات و مؤسسات المجتمع المدني، لنؤسس لبوتقة عمل و هي نقطة جوهرية جداً لا يمكن بحال من الأحوال الاستغناء عنها لمجتمعات تطمح إلى التطور و الارتقاء ، و تصبو إلى تأصيل منهج حقوق الإنسان و تدريب الأفراد على المهارات الضرورية لممارسة هذه الحقوق. و قد أثمرت مؤتمرات المؤسسات الوطنية العربية عن قرار إنشاء شبكة عربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تم الإعلان عنه في مؤتمر نواكشوط ابريل 2011، حيث سيعقد أول اجتماع دستوري للشبكة غداً لتبني نظامها الأساسي.

السيدات و السادة:

لدينا من الفرص الجيدة في المنطقة العربية ما يتمثل بوجود 12 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، بعضها أطلق عليه اسم لجان و أخرى مجالس أو مفوضيات أو دواوين مظالم، و رغم اختلافها من حيث الشكل و الاسم لكنها جميعاً تنتمي لأسرة واحدة تسمى "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" تهدف إلى حماية و تعزيز حقوق الإنسان و تمارس اختصاصات متشابهة.

و من نافلة القول أنه على المؤسسات الوطنية العربية أن تسعى لتأكيد شرعيتها و مصداقيتها من خلال الالتزام بمبادئ موحدة تعرف باسم مبادئ باريس المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً عام 1993، كونها المرجعية القانونية التي يجب النظر إليها أثناء وضع قوانين إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان استقلاليتها أثناء ممارستها لاختصاصاتها. و كذلك عليها أن تضع بعين الاعتبار قرار لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة رقم 45 لسنة 1994 بتبني إنشاء "اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية ICC" التي تمارس دورها في اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال "لجنة الاعتماد" التي تتأسس جلساتها في الوقت الحالي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر كممثل

لمنتدى الآسيا باسفياك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ختاماً إننا نقدر عالياً الفرصة القيمة بتواجد هذا الكم من الخبراء و المختصين القائمين على المؤسسات الوطنية و مؤسسات المجتمع المدني، و كذلك الممثلين الحكوميين لتبادل الخبرات و المعلومات و بناء الحوار لزيادة الوعي و تعزيز الممارسات الجيدة بقضايا حقوق الإنسان المطروحة على أجندة هذا المؤتمر والتي هي في صميم اهتماماتنا المشتركة يومياً، و للخروج بنتائج و توصيات، و نحن على ثقة بأن حرث الأرض جيداً و بذرها بما ينفع الناس في حياتهم- و ليس أنفع من تداول قضايا حقوق الإنسان و تلاقح الأفكار- سيكون له الأثر الواضح نحو تحقيق أهدافنا في تعزيز و حماية حقوق الإنسان.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته